الفصل الأول

الدور الثقافي للقدس

نهال قاسم

عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى اتخاذ العديد من الإجراءات، كمقدمة لتهويد القدس الشريف، الذي يزخر بالعديد من المعالم التاريخية، والدينية. ويسعى الكيان الصهيوني إلى وضع القدس على لائحة التراث الثقافي العالمي، كمدينة يهودية، حتى يكتسب ذاك الكيان وضعًا ثقافيًا حيثيًا دوليًا، عن طريق منظمة «اليونسكو»، استكمالًا لتهويد المدينة المقدسة، وتعميم الزعم الإسرائيلي بأنها «عاصمة أبدية لإسرائيل»!

أولًا: خلفية عن الأوضاع التعليمية، والثقافية

(أ) القدس تحت الاحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩٤٨

اتسع ـ نسبيًا ـ عدد المدارس الخاصة، والعامة في القدس، أيام الانتداب البريطاني، وبلغ عددها مائتين وخمس مدارس، هي ملك مختلف الأجناس، والعناصر، والأديان، وكانت كلها خاضعة لإشراف دائرة المعارف الحكومية، ويقوم على رأسها مدير إنجليزي، يساعده خمسة رجال إنجليز، ويعمل تحت إمرته في الإدارة العامة اثنان وعشرون موظفًا فلسطينيًا، إثنا عشر منهم عرب، وأربعة يهود؛ وهذه الإدارة الحكومية كانت مسؤولة عن شؤون التعليم في فلسطين كلها، وليست القدس وحدها[١].

وفيما يلي أسماء هذه المدارس، وعدد الطلاب، والطالبات، والمعلمين، والمعلمات من كل طائفة، كما سجلت في مصلحة المعارف عام ١٩٤٥؛ هناك سبع مدارس إسلامية خصوصية، هي[٢]:

١ - كلية روضة المعارف الوطنية.

٢ - الكلية الإبراهيمية.

٣- المدرسة المحمدية.

٤ - مدرسة الفلاح.

٥ - مدرسة الحكمة.

٦ - مدرسة البنات الإسلامية.

٧- دار الأيتام الإسلامية.

فضلًا على إحدى عشرة مدرسة حكومية للعرب، هي :

١ - الكلية العربية.

٢ - دار المعلمات.

٣- المدرسة البكرية.

٤ - المدرسة العمرية.

٥ - مدرسة المصرارة.

٦ - مدرسة الشيخ جرَّاح.

٧- الكلية الرشيدية.

٨- المدرسة العلوية.

٩- مدرسة البقعة.

١٠ - المأمونية القديمة.

١١ - المأمونية الجديدة.

ويذكر أن التعليم في المدارس الحكومية لم يكن إجباريًّا.

أما المدارس الخصوصية، فلكل منها فئة خاصة، لا تتدخل الحكومة في تعيينها؛ المدارس المسيحية الخاصة عددها سبع وثلاثون مدرسة، وهي[٣]:

١ - مدرسة الروم الأرثوذكس.

٢ - المدرسة الأرثوذكسية للبنات.

٣- مدرسة السريان الأرثوذكس.

obeikan.com

٤- مدرسة الأرمن الابتدائية.

٥- مدرسة اللاهوت الأرضية.

٦- مدرسة تراسانطة للبنين.

٧- مدرسة تراسانطة للبنات.

٨- ميتم تراسانطة للبنين.

٩- ميتم تراسانطة للبنات.

١٠- كلية تراسانطة.

١١- كلية الفرير.

١٢- مدرسة الفرير للبنين.

١٣- مدرسة ماريوسف.

١٤- مدرسة نوتردام دوسيون.

١٥- ميتم نوتردام دوسيون.

١٦- مدرسة مارفنسان.

١٧- مدرسة ماريير دوسيون.

١٨- مدرسة الإرسالية الفرنسية.

١٩- مدرسة الساليرية.

٢٠- مدرسة سان جورج الإنجليزية.

٢١- كلية شميث الألمانية للبنات.

٢٢- كلية البنات الإنجليزية.

٢٣- مدرسة صهيون.

٢٤- مدرسة كنيسة يسوع للبنات.

٢٥- المدرسة السويدية.

٢٦- مدرسة الأرمن البروتستانت.

٢٧-يستان لأطفال الروم.

obeikan.com

٢٨- المدرسة الأرثوذكسية الوطنية للبنين.

٢٩- مدرسة الأرمن الكاثوليك.

٣٠- مدرسة السيدة صهيون الإنجليزية.

٣١- مدرسة الجالية الإنجليزية.

٣٢- مدرسة الأمة.

٣٣- كلية النهضة.

٣٤- مدرسة الشفقة.

٣٥- المدرسة الأسقفية.

٣٦- دار الأيتام السورية (شنلر).

٣٧- مدرسة الصلاحية.

أما المدارس اليهودية، فعددها تسع وتسعون مدرسة، ما بين عمومية، وخصوصية، أما العمومية فتدار بأموال خصصتها حكومة فلسطين لليهود من خزانة الدولة، وأما الخصوصية فإنها أديرت بأموال تبرعت بها بعض المؤسسات اليهودية، وعدد من أثرياء اليهود؛ و المدارس العمومية عددها تسعة بساتين للأطفال، في زكرون موشة، ومذكرات موشة، ويمين موشة، ومحنة يهودا، وشمعون صادق، وجبعات شاؤول، وبيت هايلد، وكرن أبراهام، وبستان لأطفال العمال. وهناك مدرسة ابتدائية للعمال أنفسهم، وكذا المدارس الابتدائية في رحافيا، وتل بيوت، وصوقولوف، وشقولي، وروحاما، وتحكموني، وعيروني، وبيت مناحيم، وكرن أبراهام. كما أن هناك عددًا من الكتاتيب للمزراحيين، والسفارديم، وأبناء اليمن، وآخر للبنات المزراحيات. وثلاث مدارس ثانوية في بيت هاكيرم، وبفروت، ومعلي، ومدرسة رفقا صوماخ، ودورش صهيون، وبصاليل الجديدة، ودار للتربية، ودار لتعليم العبرية، ودار للمعلمين المزراحيين، ودار للمعلمات المزراحيات[٤]. وأما المدارس الخصوصية اليهودية فعددها أربعة وثلاثون بستانًا للأطفال، وتسع عشرة مدرسة ابتدائية، وست مدارس ثانوية، وثلاث وثلاثون مدرسة لتعليم التلمود، وست دور للأيتام، ودار للفنون، ومدرسة تجارية للبنين، وأخرى للبنات، وثلاث دور للمعلمات، ومدرسة زراعية، وهناك «الجامعة العبرية» على جبل الزيتون، وهي الجامعة الوحيدة لا في القدس وحدها؛ وإنما في فلسطين كلها في عهد الانتداب.

جدير بالذكر أن اليهود منحوا في عهد الانتداب حصتهم من الأموال التي خصصت للتعليم، فأنفقوها كما يشاءون، وأنشأوا من المدارس ما هم في حاجة إليه، وساروا في إدارة مدارسهم على مناهج وضعوا أسسها بأيديهم، فلم يتدخل الإنجليز في شؤونهم، على النقيض كان الإنجليز يتدخلون في إدارة المدارس العربية الحكومية، ويرسمون مناهجها كما يرغبون[٥].

وفيما يلي عدد الطلاب، والطالبات، والمعلمين، والمعلمات في المدارس سالفة الذكر[٦]:

الديانة	الطلاب	الطالبات	المعلمون	المعلمات
المسلمون	٣٥٠٢	٢٣٠٧	١٠٧	٥٣
المسيحيون	٣٤١٦	٣٠٩٨	٢٠٠	٢٨٧
اليهود	١١٠٦٧	١٠٨٧٢	٦٣٩	٥١٠
المجموع	١٧٩٨٥	١٦٢٧٧	٩٤٦	٨٥٠

يذكر بأن المدارس الوطنية في القدس الإسلامية، والمسيحية، قد لعبت دورًا بارزًا في تنشئة الأجيال الصاعدة، ومنها كلية روضة المعارف الوطنية، التي أنشأها المرحوم الشيخ محمد الصالح، قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، وأعيد نشاطها بعد عام ١٩١٨، وكانت منارة للعلم، والوطنية، ومنها تخرج عدد كبير من الشباب، الذين أسهموا في الحركة الوطنية الفلسطينية، كما انعقد في رحابها أول مؤتمر إسلامي، عام ١٩٣١، واعتلى منابرها خطباء العرب، وجهابذة علماء المسلمين، وتناولها الشعراء في قصائدهم، فضلًا على صرح وطني كبير آخر، هو المدرسة الإبراهيمية، في حي سعد وسعيد التي تحولت، حاليًا، إلى الكلية الإبراهيمية، في عقبة الصوانة، خارج البلدة القديمة، وقد لعبت هذه المدرسة، بفضل مدرسيها الوطنيين الأحرار، دورًا بارزًا في قيادة الحركة الوطنية، وكان أساتذتها، وطلابها وقودًا للحركة الفلسطينية[٧].

كما لعبت باقي المدارس الوطنية الإسلامية، والمسيحية، دورًا وطنيًا بارزًا، ومنها المدارس الحكومية: الرشيدية، والعمرية، والبكرية، وكلية الأمة، وكلية النهضة، التي خرج من بين طلابها عدد كبير من القادة الوطنيين، والباحثين، والعلماء، وقادة الفكر، والرأي، وهناك المدرسة المأمونية الثانوية، والقادسية، وخولة، التي تخرج من بين صفوفها، وصفوف غيرها من المدارس أمهات فاضلات، وقياديات بارزات، وعاملات في جميع المجالات الإنسانية، والثقافية، والأدبية، كما كان للكلية العربية التي أغلقت أبوابها عام ١٩٤٨ وكان لها دورٌ بارزٌ في حركة التعليم في فلسطين، حيث تخرج فيها معظم الأساتذة البارزين في حقل التعليم، وقادة الرأي، والفكر، والمال، والسياسة. كما نشطت المدارس المرتبطة بالمؤسسات الكنسية، ومن أشهرها سان جورج (المطران)، تراسانطة، صهيون، شميدث، الفرير، ماريوسف، وغيرها، والتي خرَّجت العديد من أبناء الشعب العربي الفلسطيني، الذي ناضل ضد الاحتلال البريطاني، والاستيطان الصهيوني، ولا يزال. كما وصل العديد منهم إلى مراكز متقدمة في المجالات السياسية الوطنية، والمالية، والتعليمية، وغيرها[٨].

أما مكتبات القدس ـ وعددها تسع وأربعون مكتبة ـ فتغشاها الجماهير، في أي وقت شاءت، وفيما يلي بعضها، حسب تاريخ تأسيسها[٩]: مكتبة القديس المخلص (١٥٥٨)؛ مكتبة الخليلي (١٧٢٥)؛ مكتبة البطريركية الأرثوذكسية (١٨٦٥)؛ مكتبة كنيسة القديس جورج (١٨٩٠)؛ المكتبة الإنجيلية الأثرية الفرنسية (١٨٩٠)؛ مكتبة الجامعة العبرية (١٨٩٢)؛ مكتبة الجمعية الروسية الأرثوذكسية (١٨٩٥)؛ المكتبة الخالدية (١٩٠٠)؛ مكتبة المدرسة الأمريكية للبحث عن الآثار الشرقية (١٩٠١)، مكتبة المعهد الألماني الإنجيلي (١٩٠٢)؛ مكتبة بصاليل الصناعية (١٩٠٦)؛ مكتبة الكلية العربية (١٩٩٩)، مكتبة مدرسة الآثار البريطانية (١٩٢٠)؛ مكتبة مصلحة الزراعة بالحكومة الفلسطينية

(١٩٢٠)؛ مكتبة مصلحة المعارف بحكومة فلسطين (١٩٢٠)، مكتبة القوانين في محكمة العدل العليا (١٩٢٥)؛ مكتبة المسجد الأقصى (١٩٢٧)؛ مكتبة الآباء اليسوعيين (١٩٢٧)؛ مكتبة المتحف الفلسطيني (١٩٢٨)؛ مكتبة مدرسة نيومن للإرساليات (١٠٢٨)؛ مكتبة غولبنحيان الأرمنية (١٩٢٩)؛ مكتبة الدراسات الإنجيلية الفرنسية (١٩٢٩)؛ مكتبة بني بريت في أورشليم (١٩٣٠)؛ مكتبة جمعية الشبان المسيحيين (١٩٣٣)؛ مكتبة دار التموين للشؤون الاجتماعية (١٩٣٤)؛ مكتبة شوتن (١٩٣٥)؛ مكتبة الإحصاءات بحكومة فلسطين (١٩٣٦)؛ مكتبة معهد الأبحاث الاقتصادية بالوكالة اليهودية (١٩٣٦)؛ مكتبة مصلحة الإذاعة بحكومة فلسطين (١٩٣٦)؛ مكتبة المعهد الثقافي الفرنسي (١٩٣٧)؛ مكتبة يشارون (١٩٣٩)؛ مكتبة العمال (١٩٤٠)؛ مكتبة المعهد البريطاني (١٩٤٤)، مكتبة قلم المطبوعات بحكومة فلسطين (١٩٤٤)؛ فضلًا على بعض المكتبات التي لا نعرف تاريخ إنشائها على وجه التحديد، ومنها مكتبة دير الصليب الأرثوذكسية، ومكتبة الآباء الفرنسيين، والمكتبة الكائنة في دير الدومينيكان.

إلى مكتبات خاصة، يملكها بعض الأشخاص، والأسر، كالمكتبة التي أنشأها الشيخ خليل الخالدي، وإسعاف النشاشيبي، وإسحاق موسى الحسيني، وخليل السكاكيني، ومكتبة أحمد عباس، وغيرهم كثيرون. ومن المكتبات العائلية: المكتبة الفخرية، ملك آل أبي السعود، ومكتبة آل جار الله، ومكتبة آل قطيفة، ومكتبة آل البديري، ومكتبة آل الإمام، ومكتبة نفيسة، التي تحوي العديد من المخطوطات، ومكتبة آل المؤقت ملك الشيخ أحمد بن يحيى، الشهير بالمحدث، ومكتبة عبد الله مخلص، وفيها العديد من الكتب العلمية، والتاريخية القيمة[١٠].

لقد برز في القدس العديد من الجمعيات الأدبية، والأدباء، والمفكرين، وعلماء المسلمين، مما أسهم في قيام حركة علمية، وثقافية نشطة في القدس، في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، ممن أفنوا عمرهم في خدمتها، ومن هاجر من أبناء القدس إلى مختلف بقاع الأرض أثبت مكانة أدبية، أو فكرية، أوعلمية، وفيما يلي أسماء بعض هؤلاء الأدباء، والمفكرين، على سبيل المثال لا الحصر[١١]:

١ ـ يوسف ضياء الخالدي (١٨٤٢ - ١٩٠٦)، والذي تتلمذ في المدارس الإنجليزية، والفرنسية في القدس، كان من نواب المعارضة في مجلس المبعوثان (البرلمان)، وعمل أستاذًا للغة العربية في جامعة فيينا (١٨٨٠)، وجمع أشعار لبيد بن ربيعة، وترجمها إلى الألمانية، وكان قد أقام «سوق عكاظ» في إستانبول أثناء فترة عمله قائمقام في شمال شرق تركيا.

٢ ـ حنا عبد الله العيسى (١٨٥٨ - ١٩٠٩)، أسس جريدة «الأصمعي»، وكان من أهم كتابها إسعاف النشاشيبي، وخليل السكاكيني، وعادل جبر.

٣ ـ المعلم نخلة زريق (١٨٦١ - ١٩٢١)، كان معلمًا نادرًا، جاء إلى القدس عام (١٨٨٩)، حيث عين مديرًا لمدرسة الشباب الإعدادية المقامة على جبل صهيون، والتي تحولت فيما بعد إلى المدرسة الإنجليزية في سعد وسعيد، وكان مسكنه منتدى أدبيًا، يجتمع فيه: سليم الحسيني (رئيس بلدية القدس)، وموسى عقل، وفيضي العلمي، وقد تتلمذ على يديه نخبة من الأدباء، والمفكرين.

٤ ـ روحي الخالدي (١٨٦٤ - ١٩١٣)، درس في إستانبول، وفي السربون في باريس، وقد انتخب نائبًا عن القدس، في العهد العثماني (١٩٠٨)، وغدا رائدًا للبحث التاريخي الحديث في فلسطين، وهو من أوائل الذين حذروا من الخطر الصهيوني في فلسطين، وله العديد من المؤلفات.

٥ ـ خليل جواد الخالدي (١٨٦٦ - ١٩١٤)، كان من أعلم الناس بالمخطوطات، وأماكنها؛ تعلم في مصر، وتولى القضاء في حلب، زار المغرب، والأندلس، وكان رئيسًا سابقًا لمحكمة الاستئناف الشرعية في القدس، وقد جمع في مكتبته خمسة آلاف مخطوطة قديمة.

٦ ـ علي عمر النشاشيبي، طبيب بيطري، من أركان «الجمعية القحطانية»، التي تأسست في إستانبول (١٩٠٩)، وكانت غايتها رفع مستوى العرب الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، ولما انتهى أمر هذه الجمعية، انضم النشاشيبي إلى جمعية سرية أخرى، هي «جمعية العهد»، كان قد أسسها الضابط عزيز علي المصري، عام (١٩١٢)، وقد دأب النشاشيبي على حث الشباب على التضحية، والفداء في سبيل قومهم ، ووطنهم، أعدمه جمال السفاح، في تشرين الأول/ أكتوبر (١٩١٦)، في القدس.

٧ ـ أحمد عارف الحسيني، أديب، وكاتب، وكان نائبًا عن فلسطين في «مجلس المبعوثان»، أعدمه العثمانيون (جمال باشا السفاح)، عام ١٩١٦، في باب العامود بالقدس، هو وولده «مصطفى».

٨ ـ الدكتور بندلي صليبا الجوزي، (١٨٧١ - ١٩٤٢)، أستاذ في الجامعات الروسية، ألف ١٧ كتابًا باللغة العربية، و٢٦ كتابًا بالروسية، واشتهر من مؤلفاته باللغة العربية كتاب (الحركات الفكرية في الإسلام).

٩ ـ خليل بيدس (١٨٧٤ - ١٩٤٩)، مؤسس مجلة «النفائس»، التي كانت في مستوى مجلتي (المقتطف، والهلال) في مصر، قاد أول مظاهرة عربية في بيت المقدس، عام ١٩٢٠، بمناسبة عيد النبي موسى، يعتبرمن رواد الرواية في اللغة العربية.

١٠ ـ خليل السكاكيني (١٨٧٨ - ١٩٥٣)، تتلمذ على يد المعلم نخلة زريق، أسس جمعية الإخاء الأرثوذكسي، كما أسس المدرسة الدستورية، إحدى المدارس الوطنية في القدس، عام ١٩٠٩، وقد شاركه في تأسيسها الأساتذة علي جار الله، وجميل الخالدي، وأفتيم مشبك، كما أسس كلية النهضة مع آخرين.

١١ ـ بولس شحادة (١٨٨٢ - ١٩٤٣)، تتلمذ على يد المعلم نخلة زريق، عمل مديرًا لعدد من المدارس الأرثوذكسية في فلسطين، أصدرجريدة «مرآة الشرق» التي كانت أول جريدة في القدس تصدر بعد الاحتلال البريطاني باللغتين العربية، والإنجليزية، عام ١٩١٩وقد قامت الحكومة البريطانية بإغلاقها عام ١٩٣٩ لأجل غير مسمى، بسبب نشرها قصيدة من نظم شحادة، دعا فيها شباب العرب إلى الثورة على البغي، والطغيان. من أشهر مؤلفاته «تاريخ القدس»، الذي شاركه في تأليفه الأستاذ خليل طوطح.

١٢ ـ محمد إسعاف النشاشيبي (١٨٨٢ - ١٩٤٨)، من كبار أدباء فلسطين، لقب بأديب العربية، وكان خليل السكاكيني يعتبره «معجم لسان العرب يمشي على قدمين»، تتلمذ على يد الشيخ عبد الله البستاني، في دار الحكمة، في بيروت، وهو ابن اثنتى عشرة سنة، لمدة ثلاث سنوات، وبعدها حسب قول إسعاف «لا مدرسة من قبل، ولا من بعد»، وكان بيته كعبة الأدباء، والعلماء، إذا تكلم كأنه يغرف من بحر. أسهم في مبايعة أحمد شوقي أميرًا للشعراء، وكان موضع تقدير، واحترام من زعيم مصر آنذاك سعد زغلول. له من المؤلفات ما يزيد على العشرة، خلاف المقالات، والأبحاث.

١٣ ـ الدكتور توفيق كنعان (١٨٨٢ - ١٩٦٤)، مارس الطب في عيادته في القدس، بالإضافة إلى عمله في مستشفى البرص (١٩١٨ - ١٩٤٧)، أسس «الجمعية الطبية العربية في فلسطين»، وكان رئيس تحرير مجلتها، وأمين سر «جمعية المستشرقين الفلسطينين». أتقن ست لغات، وهو أول من تنبه إلى أهمية النقب، وأول من اهتم بالفولكلور الفلسطينيين، وجمعه، وله العديد من المؤلفات في الفولكلور، والدراسات، والأبحاث، ومعظمها باللغتين الإنجليزية، والألمانية.

١٤ ـ عادل جبر (١٨٨٥ - ١٩٥٣)، تخرج من سويسرا، حاملًا ليسانس علوم اجتماعية، واقتصادية، أنشأ جريدة «الترقي»، في يافا، في عهد العثمانيين. كان أستاذًا للاقتصاد، والعلوم السياسية في معهد الحقوق بالقدس، وأنشأ جريدة يومية في القدس اسمها «الاقتصاديات العربية». كما عمل في المدرسة الدستورية في القدس، لصاحبها خليل السكاكيني، وفي عام ١٩٢٣، عيّنه المجلس الإسلامي الأعلى مديرًا للمتحف الإسلامي، ودار الكتب في المسجد الأقصى[١٢].

ثانيا: الأوضاع التعليمية، والثقافية في القدس عام ١٩٦٧

بدأت القوات الإسرائيلية، منذ أيام الاحتلال الأولى، في تضييق الخناق على النواحي التعليمية، والثقافية، والرياضية العربية، وحرمتها من التمويل الضروري لها، وأخذت تشجع الشبان العرب على التردد، والانتساب إلى النوادي الرياضية اليهودية، والمؤسسات الثقافية الإسرائيلية، بهدف تفتيت روح الوحدة، والتجمع، والتضامن، والانتماء بين الشباب العربي، وتكريس روح الإحباط الناجم عن المقارنة، بين المستويين الإسرائيلي، والعربي[١٣].

كما قامت قوات الاحتلال بإغلاق العديد من المؤسسات الثقافية في القدس العربية، ومنها «جمعية الدراسات العربية»، لمدة ٤ سنوات، ومصادرة العديد من الكتب، والوثائق، مما أدى إلى إلحاق أضرار بالغة في مكتبة الجمعية، وأرشيفها، كما تم إغلاق مقر «اتحاد الكتاب»، ومنعت مكتبات القدس الشرقية (العربية)، التي تجاوز عددها أكثر من ستين خزانة، وتضم أكثر من ١٠٠ ألف كتاب من نوادر المؤلفات، وأكثر من نصف مليون وثيقة، ومخطوط، وسجل، من اقتناء كل ما تقتنيه المكتبات في القدس الغربية، وتداوله، ومنها الكتب الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومركز الأبحاث الفلسطيني، التي تتواجد في مكتبات الجامعات، والمعاهد الإسرائيلية، وإغلاق القدس، ومنع الدخول إليها، وعزلها عن الضفة الغربية، وقطاع غزة، مما أدى إلى حرمان أساتذة الجامعات، والباحثين، والدارسين، والطلبة، من الوصول إلى مراكز الأبحاث، والمكتبات في المدينة، للاستفادة من الكتب، والمراجع الموجودة فيها[١٤].

كما لم يتردد الاحتلال الإسرائيلي في تدمير مقر الإذاعة، والتليفزيون، عدة مرات، ودهم عدد كبير من المحطات التليفزيونية، والإذاعية، والمراكز الثقافية العامة، والخاصة، وهدم بعضها، كما توقفت معارض الكتب المركزية السنوية، والمهرجانات الثقافية، ومسابقات الإبداع[١٥].

أما المؤسسات التعليمية في القدس، والتي بلغت ٣٠ مدرسة حكومية، عربية (١٨ للذكور، ١٢ للإناث)، بالإضافة إلى ١٤ مدرسة طائفية، وأهلية، يدرس فيها حوالى ١٥ ألف طالب، وطالبة، فقد قامت السلطات الإسرائيلية بعد ٥حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بالاستيلاء على كل المدارس الحكومية، ووضعتها تحت إشراف بلدية القدس، ووزارة

المعارف الإسرائيلية، التي أصبح لها الإشراف الكامل على مؤسسات القدس التعليمية، والثقافية، وبرامج التعليم، ومصادر التمويل، كما فرضت على جميع المدرسين الحصول على تراخيص إسرائيلية، تجيز لهم الاستمرار في المهنة.

أما التعليم العالي، والمتوسط، فكانت هناك ثلاث مؤسسات للتعليم الجامعي، هي جامعة القدس، جامعة القدس المفتوحة، وكلية الحقوق الفلسطينية، وهناك ثلاث مؤسسات للتعليم العالي المتوسط (سنتان بعد التوجيهي)، وهي الكلية الإبراهيمية، وكلية الأمة، وكلية العلوم الإسلامية، وقد تعرضت بعض هذه المؤسسات للإغلاق عدة مرات خلال السنوات الماضية، كما أن عددًا كبيرًا من مدرسيها، وطلابها حرموا من الوصول إليها، بسبب الطوق الأمني، ونقص مواردها المالية، كما تشير بعض الإحصائيات إلى ازدياد عدد رياض الأطفال في القدس العربية من ٦٣ - ٧٩ روضة، تضم حوالي خمسة آلاف طفل، يعمل بها حوالي مائتي معلم، ومعظم هذه الرياض تابعة لمؤسسات، وجمعيات خيرية، وهي مهددة، الآن، بالإغلاق، بسبب شح الموارد المالية [١٦].

ثالثا: خطوات تهويد مؤسسات القدس

١ - المؤسسات التعليمية

بدأت القوات الإسرائيلية في اتخاذ العديد من الإجراءات بالغة الخطورة، كمقدمة لتهويد القدس العربية، منذ أيام الاحتلال الأولى، عام ١٩٦٧، حيث عملت على تهويد المؤسسات التعليمية، والثقافية، والحضارية العربية، الإسلامية، وفي مقدمتها إلغاء برامج التعليم العربية الأردنية، وجميع الكتب المدرسية الخاصة بها، والتي كانت تطبق في المدارس العربية المحتلة، منذ عام ١٩٤٨، واستبدالها بالمناهج الإسرائيلية، في جميع المدارس الحكومية، بمراحلها الثلاث، ونقل ملكيتها، وإدارتها من بلدية القدس العربية إلى بلدية «القدس الموحدة»، ووزارة المعارف الإسرائيلية(*)[١٧].

كما قامت بإغلاق مكتب مدير التعليم الأردني، وطلبت منه، ومن موظفي مكتبه، وجميع العاملين في الجهاز التعليمي بالتوجه إلى بلدية القسم المحتل، أو وزارة المعارف الإسرائيلية، لتقديم طلبات التحاق جديدة بأجهزة التعليم الإسرائيلية، تجيز لهم الاس تمرار بممارسة المهنة. وقد لاقت هذه الإجراءات الرفض القاطع من جانب مدير التربية والتعليم العربي، ومساعديه، وجميع موظفي مكتبه، والجهاز التعليمي، الذين أبوا الانضمام إلى أجهزة السلطات المحتلة، رغم كل الإغراءات المادية التي عرضت عليهم، وكانت حجة الموظفين العرب في ذلك أنهم يرون في تنفيذ، وتطبيق برامج التعليم الإسرائيلية إعلانًا بقبولهم عملية ضم القدس إلى إسرائيل، وهو ما يرفضونه بشدة[١٨]. ومن ناحية أخرى، قاموا بإرسال مذكرة إلى وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، يوم السابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٦٧، أوضحوا فيها رفضهم إلغاء البرامج التعليمية العربية، واستبدالها بالبرامج الإسرائيلية؛ لأن ذلك يعتبر نسفًا للكرامة المهنية للمدرسين، وللعرب، كبشر، واستدراج الطلاب العرب، والجيل الجديد منهم إلى الابتعاد عن دينهم، وثقافتهم، وتاريخهم، وتراثهم، وقيمهم، وحضارتهم العربية، حتى تذوب في النهاية شخصيتهم، وهويتهم الأصيلة، وطمسها كليًا في بوتقة الشخصية اليهودية، والدولة الإسرائيلية[١٩].

(*) وقد اتخذت الحكومة قرارها بناء على توصية من وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، التي تذرعت بكون القدس العربية قد أصبحت جزءًا من دولة إسرائيل، وعليها بالتالي أن تخضع للنظام التعليمي نفسه.

وقد قامت سلطات الاحتلال، ردًّا على هذا الموقف؛ بإصدار الأوامر باعتقال كل من مدير التعليم العربي، حسني الأشهب، ومساعده أحمد عبد اللطيف، واعتقل كل منهما مدة ثلاثة أشهر، ومع اقتراب موعد افتتاح السنة الدراسية الأولى بعد الاحتلال، في السابع من آب/ أغسطس ١٩٦٧، أصدرت سلطة الاحتلال سلسلة من الأوامر المشددة تهدف إلى فتح المدارس على مراحل، ولو بالقوة، في الموعد المحدد لها، الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧[١٩]، كما قامت بالضغط على أجهزة التعليم، وأولياء أمور الطلاب، بشتى الطرق، للتعاون، واستئناف السنة الدراسية، وقد تمكنت سلطات الاحتلال من إجبار ست مدارس (من ٣٠ مدرسة حكومية عربية) باستئناف التدريس خلال الأيام الثمانية عشر الأولى، والتحق بها ١٠ من المعلمين، والمعلمات، من أصل ٧١ مدرسًا في هذه المدارس، بينما امتنع قسم كبير منهم عن ذلك، ولم يتعدَّ الطلاب نصف العدد المتوقع[٢٠].

أما المدارس الطائفية، والأهلية، التي بلغ عددها (١٨ للذكور، و١٢ للإناث) فقد توقفت لفترة، ثم ما لبثت أن واصلت التدريس، بعد أن تراءى لها إمكانية الاستمرار في تدريس برامجها الخاصة. فقد رأت سلطات الاحتلال عدم فرض البرامج الإسرائيلية على هذه المدارس، في محاولة لشق صفوف المعارضة. وقد اغتنم عرب القدس هذه الفرصة، وقاموا بتحويل قسم كبير من الطلاب، والطالبات إلى المدارس الطائفية، والأهلية، بعد أن تفاهموا مع إدارتها، لتوسيعها، وإفساح المجال لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب، مما أدى إلى تخفيض أعداد الطلاب العرب في المدارس الحكومية، وخاصة الثانوية منها، بشكل أقلق السلطات المحتلة، ودفعها إلى إصدار قانون جديد اسمه (قانون الإشراف على المدارس، عام ١٩٦٩، نشر في مجلة القوانين الإسرائيلية رقم (٥٦٤)، الصادر بتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٦٩، وتقرر العمل به، اعتبارًا من ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، وعد هذا القانون في مجمله حلقة جديدة من حلقات التهويد الإسرائيلي للقدس![٢١].

تمكنت سلطات الاحتلال، خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧، من فتح معظم المدارس الابتدائية، والإعدادية، وبلغت نسبة الحضور بين الطلاب ما يقرب من ٧٥٪، أما المدرسون فلم يلتحق منهم سوى اثني عشر مدرسًا من أصل ٣٠٠، فقامت سلطات الاحتلال بتعيين مدرسين جدد من حملة الشهادات الثانوية من غير المؤهلين للتدريس، مما أدى إلى تدهور المستوى الثقافي، والتعليمي للطلبة الفلسطينيين.

أما المدارس الثانوية فقد بدأت تفتح أبوابها، مع بداية كانون الثاني/ يناير١٩٦٨، وبلغ عددها (٢ للذكور، وواحدة للإناث)، وقد تم إغلاق إحدى مدارس الذكور، لنقص عدد الطلاب فيها، وجمعهم في مدرسة الراشدية، التي بلغ عدد طلابها ٤٨٩ طالبًا، في مقابل ٨٠٠ قبل الاحتلال، بينما بلغ عدد طالبات مدرسة المأمونية الثانوية ٣٠٠ مقابل ٣٥٠ قبل الاحتلال.

وقد أمر ضابط التربية والتعليم في الحكم العسكري بالضفة الغربية بعدم قبول الطلاب الذين يحملون «هوية القدس» للدراسة في مدارس، ومعاهد الضفة، لوضعهم أمام خيارين، إما النزوح عن المدينة مع عائلاتهم، أو الالتحاق بمدارس بلدية القدس، التي تدرِّس المناهج الإسرائيلية. وقد أدى ذلك إلى استياء فئات المواطنين كافة، لما يسببه هذا الإجراء من حرمان الطلبة من استكمال دراستهم العليا دون مبرر، خاصة أن للمغتربين الفضل الأكبر في إنشاء المدارس، وتطوير المنطقة بأسرها، كما أن أطفال القدس العربية لا يثيرون أي مشاكل أمنية للسلطات

الإسرائيلية. ولذا فإن حرمانهم من الدراسة كان بمثابة حرمانهم من حقهم الطبيعي في التمسك بتراثهم، وثقافتهم، وقوميتهم العربية في وطنهم؛ ولذا فقد وجه رؤساء بلديات لواء رام الله برقية احتجاج إلى الحاكم العسكري العام في الضفة الغربية، بواسطة حاكم منطقة رام الله، والبيرة العسكري، رافضين القرار المجحف، الذي اتخذته السلطات بمنع طلاب مدينة القدس العربية من الدراسة في مدارس لواء رام الله، والبيرة، والذي يعد وسيلة أخرى من وسائل السلطات لوضع العراقيل أمام أبناء هذا الشعب، ومحاولة سد فرص التعليم أمامهم. وطالب رؤساء البلديات بإلغاء هذه القرارات المجحفة، وإتاحة الفرصة لكل مواطن، بمن فيهم المغتربين، من التعليم، الذي هو أبسط حقوق الإنسان المعمول بها في جميع دول العالم، وبغض النظر عن الجنسية، أو الديانة، أو القومية. وأن محاولة سلب هذا الحق تعتبر انتهاكًا للقوانين، والأعراف الدولية[٢٢].

يذكر أن المنهج الإسرائيلي، الذي كان يطبق في المدارس العربية بالقدس، تضمن الآتي:

أولًا: فرض اللغة العبرية على الطلاب العرب، كلغة أساسية في المنهج الدراسي للمراحل الثلاث.

ثانيًا: فرض مادة المجتمع الإسرائيلي، وإلغاء مادة المجتمع والتاريخ العربيين، وكل المواد الوطنية الأخرى، مما يعزل الطالب الفلسطيني عن حضارته، ويكرِّس القطيعة ما بينه وبين تاريخه، وتراثه، ويفك الارتباط بقيمه الروحية، والحضارية، ويغرس مشاعر اليأس، والإحباط، والفشل، من خلال التوجه غير الوطني، الذي تنشره المواد التعليمية الصهيونية، التي تركز على الانقسام والضعف العربيين، والتأكيد على عبقرية اليهودي، وتفوقه على غيره من البشر[٢٣].

لم تكن الاعتبارات السياسية الدافع الوحيد لدى المواطنين العرب لرفض البرامج التعليمية الإسرائيلية، بل كانت هناك، أيضًا، اعتبارات عملية، فالبرنامج التعليمي الإسرائيلي كان يعد الطلاب لدخول الجامعات الإسرائيلية، في حين لا تعترف بها جامعات الدول العربية، التي تستوعب الغالبية العظمى من الطلبة الفلسطينيين بشهادة الدراسة الثانوية الإسرائيلية، مما يغلق الباب أمام هؤلاء الطلبة لمواصلة دراستهم العليا. وقد اتضح مع بدء تطبيق المناهج الجديدة أنها تشكل عبئًا ثقيلًا على الطلاب، والمدرسين في آن واحد. فقد أكدت نتائج السنة الأولى لامتحانات هذه الشهادة مخاوف الأهالي، والطلاب، حيث لم ينجح منهم سوى ٤ من أصل ٩٦ طالبًا تقدموا إليها، في حين تراوحت نسبة النجاح في شهادة الدراسة الثانوية قبل الاحتلال بين ٧٠- ٨٠ ٪. بهذا لم يقتصر الخطر على حرمان الطلاب من مواصلة التعليم العالي، بل أصبح حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية أمرًا بعيد المنال أيضًا، الأمر الذي جعل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، بالتعاون مع بلدية القدس، تقوم بتشكيل لجنة من العرب، واليهود، لوضع برنامج تعليمي جديد خاص بالطلاب العرب في القدس، يدمج ما بين البرنامج الإسرائيلي، والبرنامج الأردني، في نهاية العام الدراسي ١٩٧٢/ ١٩٧٣، وقد تضمن البرنامج الجديد معظم مواد المنهج الدراسي الأردني، مضافًا إليها عددٌ كبيرٌ من الحصص يدرس فيها الطلاب المنهج الإسرائيلي، الذي أثبت فشله أيضًا؛ لأنه يثقل كاهل الطلاب، ويسمح للأساتذة بالتركيز على المنهج الأردني، وإهمال ما عداه. وفي الوقت نفسه بدأت المدارس العربية تعيد تدريس المنهج الأردني في الصفوف الدنيا[٢٤].

إزاء فشل سياسة فرض المناهج الإسرائيلية على المدارس العربية في القدس الشرقية، تقرر، في نهاية عام ١٩٧٥،

التسليم بمعظم المطالب العربية، والسماح بتدريس منهجين منفصلين في الصفوف الستة العليا (المدارس الإعدادية، والثانوية)، ابتداء من السنة الدراسية (١٩٧٦- ١٩٧٧)، الأول يتبع المنهج التعليمي الأردني، المطبَّق في الضفة الغربية المحتلة، مضافًا إليه دروس في اللغة العبرية، والمدنيات الإسرائيلية، والثاني يتبع المنهج المطبَّق في المدارس العربية في إسرائيل، وقد تقرر تجميع الطلاب المسجلين في هذا البرنامج في مدرسة واحدة، أما المدارس الابتدائية الرسمية فقد واصلت اتباع المنهج الإسرائيلي، الذي لم يكن هناك فارق كبير بينه وبين المنهج الأردني[٢٥].

إن إلقاء نظرة سريعة على هذه المواقف، التي قد تبدو متناقضة، وصعبة التفسير، تجاه سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى منح الحرية الكاملة للمدارس الدينية، والأهلية بتدريس المنهج الأردني، بينما الإصرار على تدريس المناهج الإسرائيلية في المدارس الحكومية الرسمية، والتي كانت تهدف كلها إلى تصفية التعليم العربي في القدس، فقد أدى تطبيق المنهج الإسرائيلي، خلال السنوات السبع الأولى من الاحتلال، إلى انهيار شبكة التعليم الرسمي انهيارًا شبه تام، وإلى تخريج دفعات من الطلاب قاربت نسبة السقوط بينها ١٠٠ ٪، مما أغلق أمامها إمكان مواصلة تعليمها العالي، سواء في الجامعات العربية، أو الإسرائيلية، مما أراح سلطات الاحتلال من أعداد كبيرة من الخريجين الذين سوف يضطرون، بالتالي، إلى الالتحاق بالجامعات العربية، أو الأجنبية، وربما التحق بهم أفراد من عائلاتهم ، بسبب تقلص فرص العمل أمامهم، نتيجة السياسة الإسرائيلية تجاه المؤسسات الاقتصادية العربية، وعدم اعترافها بشهادات جامعات الدول العربية، إمعانًا في تصفية الوجود العربي في القدس، ديموجرافيًا، واقتصاديًا[٢٦].

٢- المؤسسات الثقافية

عندما احتلت القوات الإسرائيلية مدينة القدس، عام ١٩٦٧، كان عدد مكتبات القدس العامة، والخاصة، تجاوز الستين خزانة، ضمت أكثر من مائة ألف كتاب، من نوادر المؤلفات، وأكثر من نصف مليون وثيقة، ومخطوط، وسجل؛ وقد تعرضت مكتبات القدس بعد الاحتلال إلى إجراءات بالغة الخطورة، هدفها الرئيسي تهويد القدس من جهة، والقضاء على الإرث التاريخي، والحضاري من جهة أخرى؛ ولذا فقد قامت سلطات الاحتلال بمصادرة مكتبة القدس العامة، بكل محتوياتها من الكتب، والدوريات، والوثائق، ونقلت ملكيتها، وإدارتها من بلدية القدس العربية إلى ما يسمى «بلدية القدس الموحدة»، ونقلت عددًا آخر من الكتب، والدوريات ـ التي اعتبرتها ممنوعة ـ إلى مكان مجهول، كما حددت نوعية الكتب، والدوريات المسموح بإدخالها إلى هذه المكتبة، وحظرت استيراد العديد من الكتب، وتوزيعها، ومنعت تداولها في أسواق، ومكتبات القدس الشرقية (العربية)، ولم يقتصر الحظر على الكتب السياسية، والكتب الخاصة بفلسطين، والقضية الفلسطينية، بل امتد ليشمل كتب التاريخ، والتراجم، والأدب، والشعر، والتي تتواجد في مكتبات القدس الغربية، والجامعات، والمعاهد الإسرائيلية، كما فرضت رقابة صارمة على الصحف، والدوريات، والكتب الصادرة في القدس، بدعوى الحفاظ على «أمن الدولة»[٢٧]!

كما اتبعت سياسة الإبعاد، والاعتقال، وفرض الإقامة الجبرية بحق العشرات من الأدباء، والباحثين، والمثقفين من أبناء القدس، وخاصة الذين نشطوا في الدفاع عن عروبة القدس.

وأصدرت أوامر عسكرية بضرورة مرور أي مطبوع على دائرة الرقيب العسكري الإسرائيلي، للاطلاع عليه

واتخاذ قرار بشأن السماح بالنشر، وعانى النشر من عمليات الشطب، والحذف التي وصلت أحيانًا إلى نصف حجم الصحيفة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير، وملموس في حركة التأليف، والنشر في مدينة القدس[٢٨].

من ناحية أخرى، قامت قوات الاحتلال الصهيوني بالاستيلاء، وسرقة، ونهب كل ما يدل على تاريخ هذه المدينة المقدسة، ويدعم إسلاميتها، وعربيتها، ومنها وثائق، وأوراق، ومستندات، وسجلات المحكمة الشرعية في القدس، التي كانت تخص حياة المسلمين فيها، منذ عام ١٥١٧م، وكذا المخطوطات، والسجلات القديمة ـ التي كانت تمتلئ بها أرفف المكتبات في المسجد الأقصى ـ بذريعة حمايتها من خطر الضياع، والهلاك، في ظل ترميمات المسجد الأقصى، كما منعت ترميم المخطوطات التي تتضمن تاريخ المدينة، وأحوال الناس فيها، منذ الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، ونقلتها إلى الجامعات الصهيونية، ضمن ممارستها الهادفة لمصادرة التاريخ، والهوية الثقافية للشعب الفلسطيني، ناهيك عن عدم وجود مؤسسات داعمة، وراعية تقوم بالعناية بالمخطوطات، وترميمها[٢٩].

كما قامت السلطات الإسرائيلية، في ٢/ ٤ / ١٩٦٨، بافتتاح معرض خاص في «متحف روكفلر»، خُصص جزء منه لعرض مخطوطات أثرية لا مثيل لها، تسمى (لاشيشي)، تم نقلها من المتحف الفلسطيني، وقد صرح كبار المسؤولين الأثريين في مدارس الآثار في القدس المحتلة بأن هذا المعرض ما هو إلا سابقة، ومقدمة لنقل كل محتويات المتحف الفلسطيني إلى إسرائيل، خاصة مخطوطات البحر الميت ـ التي اكتشفت في الأردن ـ التي تعتبرها حكومة إسرائيل ملكًا لها.

في ٦/ ٦/ ١٩٦٧، قامت سلطات الاحتلال بسحب هذه المخطوطات، وخاصة الجزء الخاص بالمزامير، ولم تتم إعادة هذه المخطوطات إلى المتحف الفلسطيني، مما يكذب المزاعم الإسرائيلية السابقة، ويجعل إسرائيل تقع تحت طائلة القانون، بمخالفتها المادتين ١٧، ١٨ من ميثاق لاهاي، والمادة الأولى التي تنص على وجوب قيام كل دولة من الدول الموقعة عليها بمنع إخراج الممتلكات الثقافية من المناطق التي تم احتلالها، بعد نزاع مسلّح، فضلًا على أنهم لم يقوموا بإخطار المفوض العام لمنظمة «اليونسكو» عن عملية النقل، سواء قبله، أو بعده، وفقا للمادة ١٩، كما أن نقلها من مكانها، وتحميلها على السيارات، التي قد تكون عرضة للهجوم، مما ينطوي على انتهاكٍ صارخٍ، وتهديد لسلامة المخطوطات المذكورة، طبقًا للمادة ٤ من ميثاق لاهاي.

كما تمت سرقة مخطوطات الهيكل، التي ذاعت شهرتها ـ من منزل كاندو ـ في بيت لحم، قبل إعلان الهدنة، فضلًا على مخطوطات أخرى، تم اكتشافها في الضفة الغربية المحتلة، وجرى نقلها، وبيعها. ووفقًا لأحكام المادة ١٨ من ميثاق لاهاي، كان يجب أن تعاد إلى المنطقة المحتلة جميع محتويات المتحف الفلسطيني التي جرى نقلها أثناء الحرب، خلال ستة أشهر من المطالبة بها، بعد انتهاء النزاع المسلح.

ويذكر أن الحكومة الأردنية قد قدمت شكوى ضد هذه الاعتداءات إلى «منظمة اليونسكو» الدولية، التي قامت بتحقيق شامل، وبحث الموضوع في عدد من جلسات المجلس التنفيذي المنبثق عن المنظمة، والذي اتخذ عددًا من القرارات، كان آخرها القرار الشامل الذي صدر في ١٠/ ١٠/ ١٩٦٩، وأعرب فيه عن القلق الكبير للمخالفات المتكررة التي ارتكبت من قبل إسرائيل، ومطالبتها بالمحافظة على التراث الخالد للقدس، حفاظًا على ذاكرة الأمة[٣٠].

ترصد وثيقة عربية حديثة لوزارة الثقافة الفلسطينية الأوضاع الثقافية، والعلمية في الأراضي الفلسطينية، تلك الأخطار التي تتربص بالتراث الثقافي الفلسطيني في القدس، والمدن الفلسطينية الأخرى، من خلال سرقة التراث الفلسطيني المادي، والشفهي، ونفي الرواية الفلسطينية للمكان، والزمان، عبر المناهج التعليمية الإسرائيلية، ووسائل الإعلام المسيطرة، ويضاف إلى ذلك مساعي إسرائيل لفرض سياسة التجهيل على الشعب الفلسطيني من خلال منع، وعرقلة وصول الكتب، والمراجع، والموسوعات الحديثة إليه، بما فيها الكتب الجامعية، وإغلاق القدس، ومنع الدخول إليها، وعزلها عن الضفة الغربية، وقطاع غزة، بواسطة جدار الفصل العنصري، وسياسة الضم، والتوسع الاستيطاني، ومئات الحواجز العسكرية التي تقطع أوصال الأرض المحتلة، وتعزل القدس عن الضفة الغربية، ناهيك عن عزل الضفة كلها عن قطاع غزة!

كما رصدت الوثيقة الفلسطينية دور الأدب الفلسطيني في الحفاظ على الهوية العربية، وبث روح المقاومة، في مواجهة الحاضر، بكل تحدياته؛ ولذا رأت وزارة الثقافة في التراث الثقافي الفلسطيني حيوية المستقبل، وتجليات إشراقه، بحتمية إنهاء الاحتلال، والتخلص من الاستيطان، واستكمال معركة الاستقلال، وصولًا إلى بناء دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف[٣١].

يذكر أن النصف الثاني من القرن العشرين قد شهد حركة واسعة في حماية الثقافة الفلسطينية، والتراث الفلسطيني، مع تزايد الوعي بأن من يسرق الأرض لا يمكن أن ينجح في ذلك إلا إذا سرق الذاكرة الوطنية الفلسطينية؛ ولذا فقد ظهرت حركة علمية جديدة ، كان رائدها الأول الدكتور توفيق كنعان، الذي تخرج في الجامعة الأمريكية، في بيروت، عام ١٩٠٥، واشتهر بوصفه أقدم طبيب عربي في مدينة القدس، كما تشير الموسوعة الفلسطينية، وقد أعانته إجادته ست لغات أجنبية على كتابة بحوث على درجة بالغة الأهمية في المجالات الثقافية، والفولكلورية، كتب معظمها باللغة الإنجليزية، والألمانية، وترجمت إلى العربية. وقد جاء بعده عدد من الباحثين، الذين عملوا على دراسة التراث الشعبي الفلسطيني، وأصدروا عشرات الكتب المهمة كان منهم (تودد عبد الهادي، عمر الساريسي، نمر سرحان، إبراهيم مهوي، شريف كناعنة، علي الخليلي، وليد ربيع)، كما لعبت السير الذاتية الفلسطينية، والشعر الذي كتب في فترة الثلاثينيات، والأربعينيات من القرن الماضي دورًا كبيرًا في حماية الموروث الثقافي الفلسطيني، وكذا الكتب التي خصصت لدراسة الجوانب الاجتماعية، والتاريخية، والتراثية لمدن، أو قرى بعينها، والأعمال الكبيرة التي أصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، والدائرة الثقافية في منظمة التحرير الفلسطينية، التي أصدرت سلسلة مدن فلسطينية، حفاظًا على الذاكرة الجماعية الفلسطينية[٣٢].

سبل حماية التراث الثقافي الفلسطيني

أولًا: إحياء دور المدارس، والجامعات الفلسطينية، ودعمها ماديًا، للقيام بدورها العلمي، والثقافي، الذي تراجع تحت وطأة الطوق الأمني المفروض عليها، وقلة مواردها المالية.

ثانيًا: إنشاء مركز لتوثيق التراث الثقافي للقدس، وصيانته، وترميمه، وتوفير الحماية القانونية لحمايته من محاولات التهويد، والتشويه المتعمدة.

ثالثًا: جمع، ودراسة، وتحليل الوثائق التاريخية في القدس، وبيان أهميتها، للوقوف أمام الهجمة الشرسة لتزييف تاريخ المدينة المقدسة، ومحو الذاكرة التاريخية، والحضارية، وتفعيل دور الإعلام، ومخاطبة المؤسسات العربية، والإسلامية، والدولية، لحماية التراث الفلسطيني المادي، والشفهي.

رابعًا: استمرارمقاطعة زيارة الأماكن المقدسة، باعتبارها تمثل وسيلة ضغط على الكيان الصهيوني، ومنع جميع أشكال «التطبيع»، حتى تتم التسوية العادلة للقضية الفلسطينية.

خامسًا: التذكير بقضية القدس، وحقوق العرب التاريخية فيها، والتي بدأت تتراجع، خلال السنوات الأخيرة، بعد الغزو الأمريكي لكل من أفغانستان، والعراق، وتهديد كلٍّ من سوريا، وإيران.

سادسًا: إظهار خطر الهجمة الإسرائيلية الشرسة على مؤسسات القدس الثقافية، وخاصة بعد اختيار القدس عاصمة الثقافة العربية عام ٢٠٠٩ ، وسعي الكيان الصهيوني إلى إدراج القدس على قائمة التراث الثقافي العالمي كمدينة يهودية في منظمة اليونسكو، حتى يكتسب وضعًا ثقافيًا، حيثيًا، دوليًا، مما يدعم قولهم بأن القدس عاصمة أبدية للدولة اليهودية، في تحدٍّ سافر للقانون الدولي، والشرعية الدولية، المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، التي تقر بأن القدس أرض محتلة، علمًا بأن القدس مسجلة على قائمة التراث العالمي من قبل الأردن منذ عام ١٩٨٢، الأمر الذي يتطلب دعم وتضافر جهود الدول العربية، والإسلامية للحفاظ على الهوية العربية، والإسلامية للمدينة المقدسة، وتوفير الدعم المادي اللازم لإصدار كتب حول تاريخها، وحضارتها، وأسوارها، باللغات المختلفة، وتوزيعها على أوسع نطاق، والتعريف بالحقوق العربية، والثقافية فيها[٣٣].

سابعًا: التذكير بمكانة القدس في وجدان الأمة، وعقيدتها، باعتبارها أولى القبلتين، وثالث الحرمين، ومسرى رسول الله ﷺ، ومعراجه إلى السماوات العلى، ومهد السيد المسيح عليه السلام، وهي أرض الجهاد على ترابها كسرت شوكة الدولة الرومانية في أجنادين، واليرموك، كما تسببت في حروب الصليبيين التي امتدت قرابة قرنين من الزمان، واندحارهم في حطين، كما سبق لجيوش التتار أن هزمت في عين جالوت.

ومن المعلوم أن أحلام اليهود تتجاوز أرض فلسطين، وتمتد «من النيل إلى الفرات»، بما فيها جزيرة العرب[٣٤]، ومن ثم فإن تهديد القدس هو تهديد للمسجد الحرام.

إن فلسطين قضية عربية، وإسلامية؛ ولذا فإن تحريرها واجب على كل عربي ـ مسلم، أو مسيحي ـ ولا يجوز التفريط، أو التنازل عن شبر من أرض فلسطين.

* * *

هوامش الفصل الأول:

(١) عارف باشا العارف، **تاريخ القدس**، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٩٤، ١٩٥

(٢) العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٥.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) أحمد عباس، **القدس الدامية**، دار نشر خاصة، د. ت، ص١٩٦، ١٩٧، ١٩٨.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) لجنة القدس، **القدس - أمانة في عنق كل عربي ومسلم** - (حقائق،ومعلومات)، الندوة السابعة، عمان، ١٩٩٦، ص ٧٩.

(٧) عباس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٩، ٨١، ١٩٨، ٢٠٠

(٨) العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص٩١.

(٩) عباس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٨، ٢٠٠.

(١٠) د. غازي حسين، **عروبة القدس**، طبعة خاصة، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٢٤.

(١١) محمد خالد كُلاب، الحملة الصهيونية على مكتبات القدس منذ عام ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا، **الأقصى أون لاين**، ٢٠٠٧، .www.alaqsa-online.com.

(١٢) كلاب، **مصدر سبق ذكره**.

(١٣) د. أسامة الأشقر، جوانب الأزمة الثقافية في فلسطين، دمشق، **صوت فتح**، ٢٠٠٨، www.fateh-voice.com.

(١٤) عباس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١، ٨١.

(١٥) حسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(١٦) عباس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠.

(١٧) سمير جرجس، **القدس ـ المخططات الصهيونية ـ الاحتلال ـ التهويد**، سلسلة الدراسات رقم ٦١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨١، ص ١٦٨، ١٧٠

(١٨) عباس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) جرجس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٠، ١٧٣.

(٢١) حسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

(٢٢) جرجس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

(٢٣) إسحاق البديري، **القدس بين التاريخ والسياسة والثقافة**، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الحادي عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٢٤) محاسن أصرف، مكتبات ومخطوطات القدس عبق يتهدده التهويد، **القدس أون لاين**، د.ت، www.alqudsonline.com .

(٢٥) أصرف، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) عباس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٩، ٨٠.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) إبراهيم نصر الله، فلسطين ذاكرة لا تموت ولا يصيبها النسيان، **المعرفة**، ٢٠٠٨ www.aljazeera.net.

(٣٠) **إخوان أون لاين**، مخطط صهيوني لمنع الاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية، ٢٠٠٨، wwwikhwanonline.com.

(٣١) إخوان أون لاين، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) د. علاء الدين محرم، **أمة المقاومة**، القاهرة، دار الطباعة والنشر الإسلامية، ٢٠٠٦، ص ١٤، ١٧.

(٣٤) **المصدر نفسه**